التداعيات السياسية والاقتصادية للعمالة الاجنبية في الدول النامية (دراسة حالة العراق)

The Political and Economic Implications of Foreign Labor in Developing Countries (Case Study: Iraq)

م.د. علي عبد الرحيم كاظم / جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية

Assistant Professor Ali Abdul Rahim Kazim / University of Nahrain / College of Political Science

م.م. خُبيب منذر عباس/ جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية

M.M. Khubaib Munther Abbas / University of Nahrain / College of Political Science

الايميل: khobaib.munther@nahrainuniv.edu.iq

الايميل: ali.abdulrahim@nahrainuniv.edu.iq:

الملخص:

تُعد موضوعة العمالة الاجنبية من الموضوعات البالغة الأهمية في اطار العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، فهي تشكل نحو (٢٪) من حجم العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك يعزى الى دورها الكبير في تلبية احتياجات الدول النامية من الايدي العاملة، وبالرغم من ذلك فان الدول وخاصة النامية منها تواجه مجموعة من التداعيات السلبية نتيجة عملية انتقال العمالة الاجنبية، ومن ضمنها العراق، حيث ان التحولات الجذرية التي حصلت نتيجة تغيير النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ والذي شهد تحول الاقتصاد العراقي من الاقتصاد الشمولي الى اقتصاد السوق، قد سهل من عملية استقدام العمالة الاجنبية نتيجة انفتاح العراق على العالم الخارجي بعد سنوات طويلة من العزلة، وتماشيا مع توجهات العولمة ومنظمة التجارة العالمية، الداعية الى تسهيل حرية انتقال الايدي العاملة عبر الحدود من دون اي عراقيل ، الامر الذي ادى الى فتح مجال واسع لانتقال الايدي العاملة الاجنبية.

الكلمات المفتاحية : العمالة الاجنبية، الدول النامية، التداعيات السياسية– الاقتصادية، العراق

Abstract:

The issue of foreign labor is one of the very important topics within the framework of international political and economic relations, it constitutes about(2%) of the volume of international economic relations, due to its

great role in meeting the needs of developing countries for labor, however, countries, especially developing ones, face a set of negative repercussions as a result of the process of transferring foreign labor, including Iraq, as the radical transformations that occurred as a result of the change of the political system after 2003, which witnessed the transformation of the Iraqi economy from a totalitarian economy to a market economy, have facilitated the process of attracting foreign labor as a result of Iraq's openness to the outside world is after Long years of isolation, in line with the trends of globalization and the World Trade Organization, calling for facilitating the free movement of Labor across borders without any obstacles, which has led to the opening of a wide field for the movement of foreign labor.

Key words: Foreign Employment, developing countries, Iraq,

المقدمة:

في ظل تطور العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، وسعي الدول، النامية منها خاصة للدخول في تحالفات اقليمية ودولية وخلق تكتلات تسعى من خلالها للنهوض بواقعها الاقتصادي والاجتماعي، تظهر موضوعة العمالة الاجنبية، والتي تمثل واحدة من القضايا الحيوية التي تؤثر في شكل العلاقات على المستوى الخارجي، وكذلك على المستوى الداخلي من حيث دورها في تحفيز الاقتصاد من خلال دعم القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل الصناعة، والزراعة، والخدمات، وتعزيز الانتاجية. اما من الناحية السياسية فان التنافس على فرص العمل قد يؤدي الى توترات داخلية تنعكس تداعياتها على الجانب الاقتصادي والاجتماعي داخل البلد.

شهدت الدول النامية تزايدا ملحوظا في اعداد العمالة الاجنبية الوافدة من الخارج، والعراق احد هذه الدول الذي بات في قائمة الدول الاكثر جاذبية للايدي العاملة الاجنبية، نظرا للفرص الوظيفية المتاحة في القطاعات الحيوية، حيث تم استقدام العمالة الاجنبية لتلبية النقص في القوى العاملة في هذه القطاعات، وكذلك للنهوض بمتطلبات التنمية، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب والشروع بإعادة الاعمار والتطوير، لكن سياسة الباب المفتوح للعمالة الاجنبية خلقت تداعيات كثيرة داخل العراق منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي– اجتماعي.

اهمية البحث: على الرغم من امتلاك العمالة الاجنبية المؤهلات التي تميزها عن العمالة الوطنية وتجعلها افضل، إلا ان هناك تداعيات سياسية واقتصادية تنعكس على الدولة والمجتمع وكذلك الشركات والافراد، مما يتطلب اعادة النظر في استقطابها وتنظيمها لتخفيف آثارها السلبية .

مشكلة البحث: تنطلق من صياغة السؤال الاتي: ماهي التداعيات السياسية والاقتصادية المترتبة على استقدام العمالة الاجنبية بالدول النامية بصورة عامة، والعراق بصورة خاصة؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها: (إن لعملية انتقال العمالة الاجنبية لا تخلو من تداعيات ايجابية كثيرة للبلد المستضيف، لكن قد تطغى التداعيات السلبية في البلدان النامية ومن ضمنها العراق).

هدف البحث: يكمن هدف البحث في معرفة اسباب استقدام العمالة الاجنبية مع بيان تداعياتها على المستويين، السياسي والاقتصادي، فضلا عن الاجتماعي .

هيكلية البحث: قسم البحث إلى مبحثين أثنين؛ تناول الأول التداعيات السياسية والاقتصادية للعمالة الاجنبية على الدول النامية بصورة عامة، أما المبحث الثاني فقد ركز على أهم التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعمالة الاجنبية داخل العراق .

المبحث الاول : التداعيات السياسية والاقتصادية للعمالة الاجنبية في الدول النامية

لا شك بأن عملية انتقال الايدي العاملة عبر الحدود ينتج عنها تداعيات وانعكاسات على البلد المستضيف والبلد المصدر، وهي بذلك حالها حال أي عملية تغيير تحدث على المستوى الدولي وترمي بظلالها على الاوضاع الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية داخل الدول، لكن قبل الخوض في أهم التداعيات السياسية والاقتصادية للعمالة الاجنبية على الدول النامية، علينا أولا معرفة طبيعة العمالة الاجنبية وخصائصها .

المطلب الأول: العمالة الاجنبية : المفهوم والخصائص

أولا : مفهوم العمالة الأجنبية : هي العمالة التي تأتي من دولة أخرى للعمل في دولة معينة. وتشمل عادة الأفراد الذين يسعون للعمل في بلد آخر بحثًا عن فرص عمل أو بسبب نقص العمالة المحلية في مجال معين[١]. قد يكون العمال الأجانب مهاجرين غير دائميين، الذين يعملون لفترة محددة من الزمن، أو يمكن أن يكونوا عمّالة مهنية ذات مؤهلات خاصة تم استقدامها لملء نقص في القوى العاملة في القطاعات الحيوية للاقتصاد. كما تتضمن أيضًا العمالة غير المؤهلة التي تعمل في القطاعات ذات الأجور المنخفضة.

بصفة عامة، العمالة الأجنبية تُعد جزءًا مهمًا من السوق العمالية العالمية، وتلعب دورًا مهمًا في تلبية احتياجات العمالة في القطاعات المختلفة ودعم النمو الاقتصادي. ويعد انتقال العمالة الاجنبية احد اكثر اشكال العلاقات الاقتصادية الدولية نشاطا. وتشكل نحو (٢٪) من حجم العلاقات الاقتصادية الدولية[٢]، بالرغم من ذلك، قد تثير أحيانًا قضايا مثل الهجرة غير المشروعة أو الضغوطات على الأجور وشروط العمل في بعض الحالات مشاكل اجتماعية واقتصادية حادة.

اما فيما يتعلق بأسباب وجود او انتقال العمالة الاجنبية فيمكن ان نوعزه للآتي [٣]:-

أ. الفرق في مستوى التنمية الاقتصادية بين الدول المصدرة والمستوردة للعمالة، وذلك يبرز في:

- الاختلاف في تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة، وخاصة التعليم.
- الاختلاف في مستوى الاجور.
- الاختلافات في نوعية ومستوى معيشة السكان.

---

(١) Vicelyarova k.N. analysis of the causes of internatlional labor migration, Economy and Society" No. 2 (15) 2015.p.p.989-991

(٢) Kitieva Malika Ibragimovna, Economics, «Colloquium-journal» No.3(27),2019,p .36

(٣) للمزيد ينظر كلا من : محمد عبد الغني سعودي، الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الاعظم، دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد٢٠، ١٩٧٩ . وكذلك: المنتدى العربي للتشغيل، هجرة اليد العاملة الدولية والعمالة في المنطقة العربية: نشأتها ونتائجها ومستقبلها، بيروت: مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٩.

ب. نقص العمالة المحلية : قد يكون هناك ارتفاع في الطلب على العمالة في بعض القطاعات مثل الزراعة، والبناء، والخدمات، ولكن لا يكون هناك عدد كافٍ من العمال المحليين لسد هذا الطلب.

ج.مهارات خاصة: قد تتطلب بعض الوظائف مهارات خاصة ومحددة لا تتوفر بسهولة في السوق المحلي، لذا يلجأ أصحاب العمل إلى استقدام العمالة التي تمتلك هذه المهارات من الخارج .

د. تكاليف العمالة: قد يكون العمال المهاجرون مستعدين للعمل بأجور أقل مما يطلبه العمال المحليون، مما يجعلها خيارًا جذابًا لبعض أصحاب العمل.

هـ.السياسات الحكومية: تختلف سياسات الهجرة والعمالة الأجنبية من بلد إلى آخر، وقد تشمل بعض البلدان برامج خاصة لجلب العمالة الأجنبية في بعض القطاعات لسد الفجوات في سوق العمل.

ثانيا: خصائص العمالة الاجنبية: هنالك مجموعة من الخصائص التي تميز العمالة الاجنبية عن العمالة المحلية، يمكن اجمالها بالنقاط الآتية [١]:

أ. تنوع الثقافي والغوي : العمالة الأجنبية غالبًا ما تأتي من خلفيات ثقافية ولغوية مختلفة عن السكان المحليين. هذا التنوع يمكن أن يكون مفيدًا للمجتمع بأسره من خلال تبادل الثقافات والتعلم من بعضهم البعض، ولكن قد يكون أيضًا تحديًا فيما يتعلق بالتواصل وفهم احتياجات العمالة.

ب. المرونة في العمل : غالبًا ما يكون العمال المهاجرون مستعدين للعمل في مجالات متعددة وفي ظروف صعبة، مما يجعلهم مرنين في سوق العمل، قد يكونوا على استعداد للعمل في مجالات ذات طلب مرتفع بسبب احتياجاتهم المالية أو الظروف في بلادهم.

ج.التأثير على الاقتصاد : يمكن أن تسهم العمالة الأجنبية في زيادة النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال توفير اليد العاملة للقطاعات ذات الطلب المرتفع على العمالة، ومع ذلك، قد يكون لديها أيضًا تأثير على أسعار الأجور والعمالة المحلية في بعض الحالات.

[١] للمزيد ينظر: فؤاد ابراهيم المغازي، واخرون، بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات الاجتماعية والاقتصادية، ط١ ، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦ .

د. التحديات القانونية والتنظيمية : قد تواجه العمالة الأجنبية تحديات قانونية وتنظيمية مثل تأشيرات العمل وشروط الإقامة في البلد المستقبل، والتي يجب على العمال المهاجرين الالتزام بها للبقاء في البلد والعمل بشكل قانوني.

هـ. التوازن الاجتماعي : في بعض الأحيان، يمكن أن تثير العمالة الأجنبية قضايا اجتماعية، مثل التنافس على الوظائف مع العمالة المحلية أو التوترات الثقافية، يمكن أن تتطلب هذه القضايا سياسات حكومية خاصة للتعامل معها وضمان التوازن بين حقوق العمال المحليين والأجانب.

و. التأثير الديموغرافي : قد يكون للعمالة الأجنبية تأثير على التركيب الديموغرافي للبلد المستقبل، حيث قد يؤدي تدفق العمالة الأجنبية بشكل كبير إلى تغييرات في التوزيع السكاني والتركيب العمري للمجتمع، مما يؤدي بالمحصلة الضغط على البنى التحتية للبلدان المستضيفة

المطلب الثاني: التداعيات السياسية والاقتصادية للعمالة الاجنبية في الدول النامية

تؤدي العمالة الاجنبية الوافدة إلى الدول النامية مجموعة من التداعيات ذات الأثر السلبي والايجابي على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، يمكن رصدها عبر مجموعة من النقاط وهي على النحو الآتي:

أولا: التداعيات السياسية

١. تشكل العمالة الاجنبية احد تهديدات الامن القومي بالنسبة للدول النامية، ويتجسد ذلك في امكانية تدويل قضايا العمالة في هذه الدول بل وتسييسها في اطار العولمة وفي اطار اتفاقيات العمل الدولية، والتي تتجه نحو توطين العمالة الاجنبية ومساواتها مع العمالة المحلية بمنحها حقوق سياسية واستغلال لمبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، وبالتالي تحولها الى اقليات[١].

٢. ان انضمام الدول النامية الى منظمة التجارة العالمية فرض عليها تطبيق اصلاحات في سوق العمل كان منها المطالبة بضرورة تحسين شروط وظروف العمل الحالية للعمالة الاجنبية الوافدة الى هذه الدول.

[١]() الامم الامتحدة، حقوق الانسان، مكتب المفوض السامي (OHCHR). للمزيد ينظر الرابط: https://www.ohchr.org/en/ohchr_homepage

٣. تزايد الضغوط الدولية على الدول النامية من قبل منظمة العمل الدولية ومنظمات حقوق الانسان حول ممارسة التمييز وضرورة تحسين اوضاعها والسماح بتوطينها اسوة بما يحدث في الدول المتقدمة، إذ يحظى المهاجرون بحقوق سياسية واجتماعية كما هو الحال في المانيا مثلا او فرنسا وبريطانيا وامريكا[١].

٤. تحول العمالة الاجنبية الى قوة سياسية ضاغطة في المستقبل من خلال خلق اضطرابات داخل البلد، والقيام بأعمال تخريبية وحرق للممتلكات العامة. مثال على ذلك ان بعض الحكومات الاسيوية طالبت اكثر من مرة بعض الدول (دول الخليج)، بمراجعة اتفاقيات التوظيف بزعم عدم وجود اجراءات السلامة المناسبة في اماكن العمل وبتحديد الحد الادنى للاجور[٢].

٥.حسب قوانين العمل الدولية الجديدة هناك امكانية ان تطالب العمالة الاجنبية بالجنسية في المستقبل، وقد تذهب الى ابعد من ذلك بالمطالبة بحق تقرير المصير، وبالتالي تحولها الى حركات سياسية تعبر عن فكرهم وطموحاتهم[٣].

٦.استخدام العمالة من قبل دولها في تهديد استقرار الدول المستوردة لهذه العمالة من خلال خلق اضطرابات تزعزع الوضع الامني، كما حدث في البحرين حيث اسس مجموعة من الناشطين جمعية سميت جمعية"حماية العمال الاجانب[٤] .

ثانيا: التداعيات الاقتصادية[٥]:

١.تنافس على الوظائف والأجور: في الحالات التي يكون هناك ارتفاع في عدد العمالة الأجنبية بالنسبة للوظائف المتاحة، قد يزيد هذا التنافس على الوظائف من الضغط على الأجور، خاصة إذا كانت العمالة الأجنبية مستعدة للعمل بأجور أقل من العمالة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض متوسط الأجور بالنسبة للعمالة المحلية، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة .

---

[١] () للزيد ينظر: منظمة العمل الدولي (ILO). متوافر على الرابط: https://www.ilo.org/

[٢] () ينظر : محمد حسين العربي، دراسات في الخليج، ط١، ج٣، الكويت: دار الكتاب ، ٢٠٠٣ .

[٣] () منظمة العمل الدولية، مصدر سابق. https://www.ilo.org/

[٤] () للمزيد ينظر: مرصد البحرين لحقوق الانسان، http://www.bahrainmonitor.com/taqrer/t-003-01.html

[٥] () للمزيد ينظر: امجد صباح الاسدي، هيثم عبد الله سلمان، الاثار الاقتصادية للعمالة الاجنبية الوافدة على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد ٤، العدد١٦، ٢٠٠٥.

٢.التأثير على سوق العمل: في بعض الحالات، قد تكون العمالة الأجنبية مرتبطة بتدفق العمالة غير الرسمية أو غير المشروعة، مما يؤدي إلى زيادة التشوهات في سوق العمل مثل ارتفاع مستويات البطالة وتدهور شروط العمل.

٣.التأثير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة : قد تؤثر العمالة الأجنبية بشكل إيجابي على اقتصاد المجتمعات النامية من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يمكن أن يساهم في نمو الاقتصاد وتوفير فرص العمل، ومع ذلك، يمكن أن تزيد هذه الاستثمارات من الطلب على العمالة الأجنبية بدورها، مما قد يؤدي إلى تضخم في أسعار العقارات والخدمات والسلع وزيادة الضغط على البنية التحتية.التي هي في الاساس تعاني من ضعف في الدول النامية.

٤.تسريب العملة : يمكن أن تسهم العمالة الأجنبية في تحويلات الأموال إلى بلدانهم الأصلية، والتي قد تشكل مصدرًا هامًا للدخل الوطني في بعض البلدان، حيث سجلت هذه التحويلات على مستوى العالم رقمًا قياسيًا في عام ٢٠٢٢ بما يعادل ٦٤٧ مليار دولار، اما القيمة الحقيقية للتحويلات فتتجاوز هذا الرقم بسبب قيام الكثير من الاشخاص بتحويل الاموال عبر طرق غير رسمية لا يمكن رصدها[١]، ومع ذلك، قد يؤدي انخفاض نسبة الدخل المتاح في البلاد المستضيفة إلى زيادة مستويات الفقر.

بشكل عام يمكن ان يكون للعمالة الاجنبية تأثيرات متنوعة على اقتصاد البلدان النامية او المجتمعات النامية، حيث يمكن أن يؤدي استخدام العمالة الأجنبية إلى زيادة الإنتاجية وتنويع القوى العاملة في البلدان النامية، مما يمكن أن يسهم في تحسين التنافسية الاقتصادية وزيادة الإنتاجية، وبالرغم من ذلك، قد تواجه البلدان النامية تحديات مثل تقليل الفرص الوظيفية للعمال المحليين وتشوه في سوق العمل، مما يمكن أن يؤدي إلى تدهور الظروف المعيشية لبعض الفئات الاجتماعية، كذلك ان هذه التأثيرات تعتمد على بعض العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك السياسة المحلية والدولية، وان إدارة هذه العوامل بشكل فعال يمكن أن تساعد في تقليل مستويات الفقر وتعزيز التنمية المستدامة في المجتمعات النامية.

[١]() ينظر: ديليب راثا، تحويلات المغتربين وقدرتها على الاستمرار،مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي،٢٠٢٣.

المبحث الثاني : العمالة الاجنبية في العراق : اسبابها وتداعياتها الاقتصادية والسياسية–الاجتماعية

إن التحولات الجذرية التي حصلت نتيجة تغيير النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ في العراق والذي شهد تحول اقتصاد البلد من الاقتصاد الشمولي الى اقتصاد السوق، الذي سهل من عملية استقدام العمالة الاجنبية نتيجة انفتاحه على العالم الخارجي، وتماشيا مع توجهات العولمة ومنظمة التجارة العالمية، الداعية الى تسهيل حرية انتقال الايدي العاملة عبر الحدود دون اي عراقيل ، الأمر الذي أدى بالنتيجة الى فتح مجال واسع لانتقال الأيدي العاملة الاجنبية. واستنادا إلى ذلك شهد العراق تزايدا ملحوظا في أعداد العمالة الأجنبية الوافدة من الخارج، حتى باتت البلاد في قائمة الدول الاكثر جاذبية للايدي العاملة الاجنبية ، لذا يُعد العراق وجهة للعمالة الأجنبية نظرًا للفرص الوظيفية المتاحة في القطاعات الحيوية، مثل قطاع الخدمات والإنشاءات وقطاع النفط والغاز. حيث يتم استقدام العمالة الأجنبية لتلبية النقص في القوى العاملة في هذه القطاعات الحيوية، وكذلك للنهوض بمتطلبات التنمية، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب والشروع بإعادة الاعمار والتطوير . وقبل البحث في الانعكاسات الاقتصادية والسياسية–الاجتماعية للعمالة الاجنبية داخل العراق يتعين علينا معرفة اسباب الاستعانة بالعمالة الاجنبية.

المطلب الأول : اسباب الاستعانة بالعمالة الاجنبية في العراق

بغض النظر عن جنسية ونوعية العمالة الوافدة إلى العراق، هنالك مجموعة من الاسباب التي دعت الحكومات العراقية المتعاقبة، خاصة حكومات لما قبل عام ٢٠١٠، إلى الاستعانة بالعمالة الاجنبية في تحقيق مجموعة من الاهداف، يقع في مقدمتها تطوير قطاع الطاقة والبنى التحتية، ويمكن حصر هذه الاسباب بمجموعة من النقاط الرئيسة، وهي كالأتي [١]:–

[١]() للمزيد ينظر : رندا شاكر محمود، وستار جبار البياتي، العمالة الوافدة إلى العراق : الأسباب والأنعكاسات، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد٥، العدد ٣، ٢٠٢٤، ص١٠٤. وكذلك: عباس هياس عباس، وسردار عثمان خضر، تحليل محددات تفضيل العمالة الاجنبية في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل (دراسة تطبيقية للعام ٢٠٢١)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٧٣، ٢٠٢٢، ص١٣٠. وايضا : رشا ظافر محي الدين، آثار العمالة الاجنبية على العمالة العراقية –دراسة في ضوء القانون العراقي-، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٧، العدد ٢، الجزء ١، ٢٠٢٢، ص٣٢٥-٣٢٧.

أ. **الأجور المنخفضة نسبيا للعمالة الاجنبية مقارنة بالعمالة المحلية:** يعد تدني اجور العاملين القادمين الى العراق من اهم اسباب استقدامهم، وذلك يعزى بشكل كبير إلى الظروف القاسية وسوء الاوضاع الاقتصادية التي يعيشها معظم العمال في الدول المصدرة لهذه العمالة .

ب. **عدم توافر الكفاءات والمهارات المطلوبة في العمالة المحلية** : إن عزوف الشباب عن الالتحاق بالتعليم الفني والمهني، ما آلت إليه هذه التخصصات من اهمال غير متعمد، أدى الى نقص في الكفاءات البشرية المهنية والتقنية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية في البلاد، فضلا عن ذلك يعاني الفرد العراقي من مشكلة ازلية، ألا وهي النظرة الدونية لبعض المهن والاعمال، إذ ان الفرد العراقي لا يتقبل اي عمل يعرض عليه فهناك نظرة دونية لبعض الاعمال التي تمارسها العمالة الاجنبية الوافدة، مما دفع اصحاب الاعمال الى الاستعانة بالعمالة الاجنبية لتعويض النقص في العمالة المحلية.

ج.**ارتفاع مستوى دخل الفرد واتساع مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية** : ان ارتفاع متوسط دخل الفرد العراقي صاحبه تغيرا كبيرا في العادات الاستهلاكية، وكذلك إن اتساع نسبة مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية كأحدى متطلبات العدالة والمساواة بين الجنسين في القرن الحادي والعشرين جعل العائلة العراقية تستعين بالعمالة الاجنبية لتحل محل ربة البيت في تدبير شؤون المنزل.

د. **التقليد والمحاكاة** : إن أحدى مميزات عراق ما بعد عام ٢٠٠٣ هو ارتفاع المستوى المعاشي للأسرة العراقية، هذا الارتفاع بالرغم من الايجابيات الكثيرة التي ترافقه إلا أن هنالك بعض النقاط السلبية التي اندمجت معه، إذ نرى الكثير من المواطنين قد حول اهتمامه من الاحتياجات الاساسية إلى الكمالية وأدى بها الى تقليد الاخرين في دول الجوار وخاصة الدول الخليجية في اعتمادها على الخدم متناسيا بذلك الاثار السلبية التي تلحق بالأسرة جراء الاعتماد على الخدم

هـ.**الفجوة الواسعة بين مخرجات التعليم في العراق ومتطلبات سوق العمل الحديثة** : إن من أهم الاسباب من وجهة نظرنا التي دعت إلى ارتفاع توافد العمالة الاجنبية إلى العراق، هي الفجوة الواسعة بين مخرجات التعليم داخل البلد ومتطلبات سوق العمل، خاصة مع التطور السريع الذي يشهد العالم في مختلف العلوم، التكنولوجية والتقنية، والفنية .

وتبعا لما سبق من اسباب تجاوز عدد العاملين الاجانب في العراق مع نهاية عام ٢٠٢٣ نحو المليون عامل أجنبي او اقل بقليل بحسب تصريح خاص لوزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

يمارسون هؤلاء مهناً متنوعة، وان اغلبهم متواجدين بشكل غير قانوني، إذ دخلوا معظمهم إلى العراق اما بصفة زيارة او سياحة، او عبر المنافذ الحدودية غير المسيطر عليها خاصة المنافذ الموجودة في الجانب الشمالي للعراق ، قبل ان يدخلوا سوق العمل من غير ترخيص. حيث ان نحو (٤٣) الف عاملا فقط حاصلين على تصاريح رسمية، بعبارة اكثر بساطة إن عدد العمال الاجانب المسجلين رسميا تصل نسبتهم نحو (٥٪) من اجمالي العمالة الاجنبية داخل العراق ، وإن نحو (٩٥٪) هم لا يملكون ترخيص أو اقامة رسمية منتظمة[١].

وللتوضيح اكثر يمكن عرض بعض مؤشرات العمالة الاجنبية في العراق حسب اخر مسح لسوق العمل في العراق لسنة ٢٠٢٣ .

شكل (١) نسبة العاملين العراقيين والأجانب في العراق لعام ٢٠٢١.

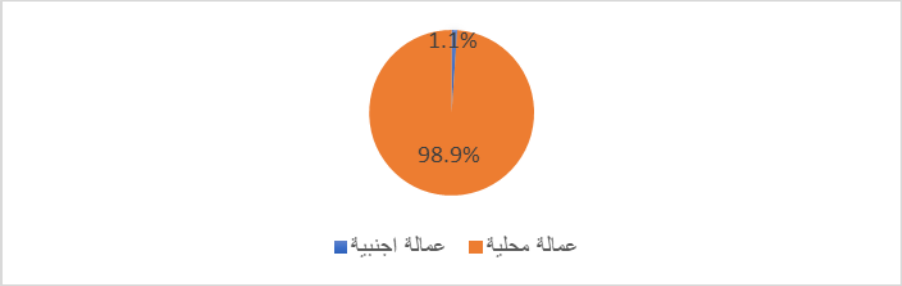

المصدر: وزارة التخطيط، مسح سوق العمل في القطاع الخاص في العراق لسنة ٢٠٢١، هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، ٢٠٢٣.

يتضح من الشكل اعلاه، أن نسبة العمالة المحلية تصل لنحو (١٪) من اجمالي اليد العاملة داخل العراق بحسب المسح الميداني لوزارة التخطيط العراقية عام ٢٠٢٣ .

[١]() وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، حوار خاص مع مكز البيان للدراسات والتخطيط، تاريخ النشر ٢٠٢٤/٧/٣، متوافر على الرابط: https://www.molsa.gov.iq/?article=4774

شكل (٢) التوزيع النسبي للعمالة الاجنبية حسب مستوى المهارة ٢٠٢١.

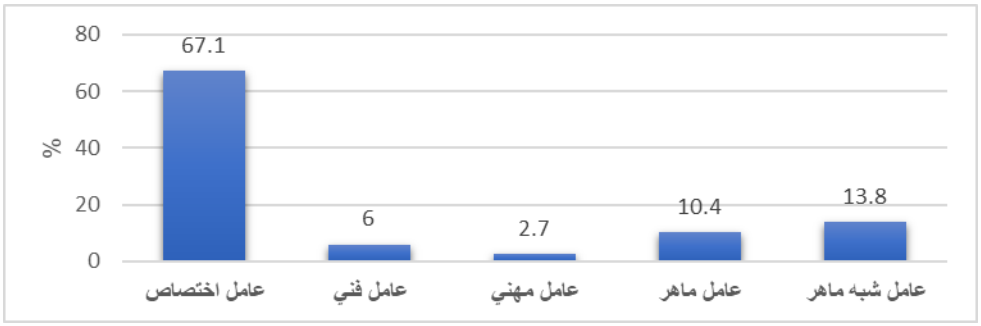

المصدر: وزارة التخطيط، مسح سوق العمل في القطاع الخاص في العراق لسنة ٢٠٢١، هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، ٢٠٢٣.

تبعا إلى الشكل رقم (٢) اعلاه، يتضح أن النسبة الأكبر من العمالة الوافدة إلى العراق هي عمالة غير ماهرة، إذ لا تتجاوز نسبة العمالة الماهرة الاجنبية الوافدة إلى العراق نحو (١٠٪) من اجمالي العمالة الاجنبية العاملة في العراق بحسب تقرير المسح الميدانية لوزارة التخطيط عام ٢٠٢٣ .

شكل (٣) التوزيع النسبي للعمالة الاجنبية حسب المحافظات ٢٠٢١

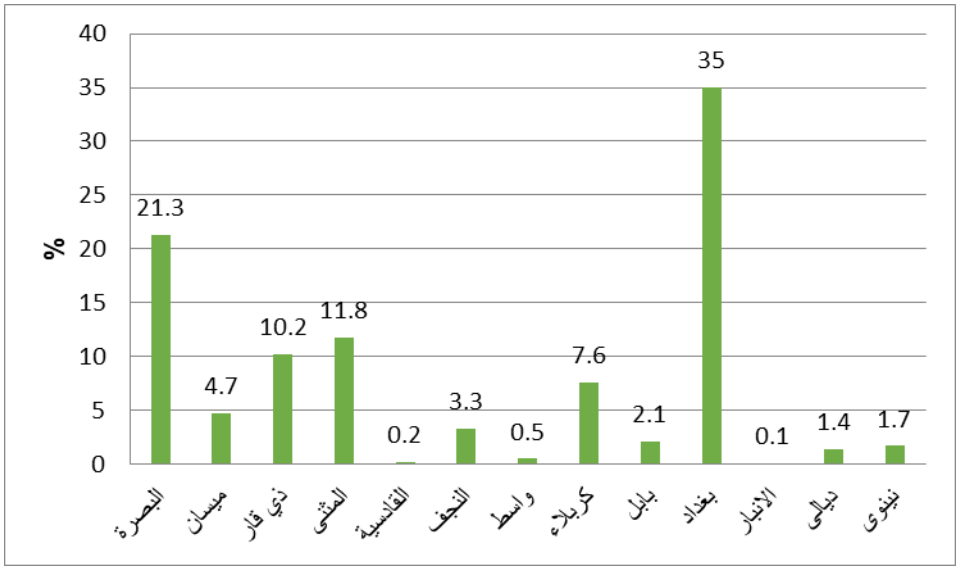

المصدر: وزارة التخطيط، مسح سوق العمل في القطاع الخاص في العراق لسنة ٢٠٢١، هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، ٢٠٢٣.

بحسب المسح الميداني لوزارة التخطيط لسوق العمل داخل العراق يتضح أن النسبة الاكبر من العمالة الاجنبية داخل العراق تتركز في محافظة بغداد، وذلك للكثير من الاعتبارات أهمها : تُعد محافظة بغداد عاصمة حضارية ومركز تجاري كبير، كما تتمتع محافظة بغداد بالخدمات الواسع على مستوى العراق .

شكل (٤) التوزيع النسبي للعمالة الاجنبية حسب الجنسية ٢٠٢١

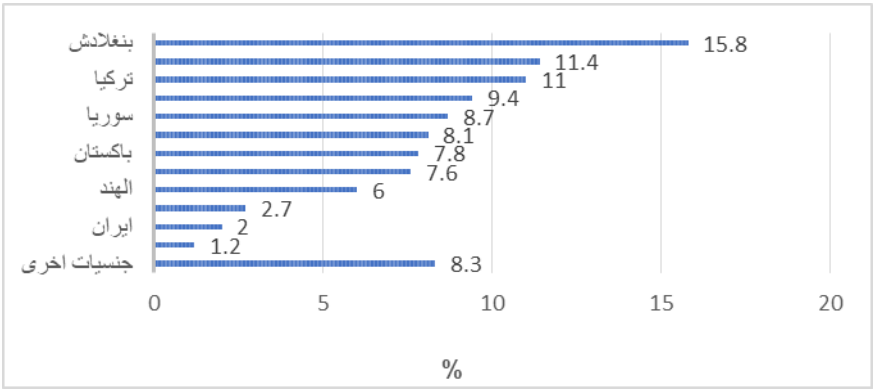

المصدر: وزارة التخطيط، مسح سوق العمل في القطاع الخاص في العراق لسنة ٢٠٢١، هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، ٢٠٢٣.

يتبين من الشكل رقم (٤) أن الجالية البنغلاديشية والجالية الصينية هي النسبة الأكبر من بين اليد العاملة الوافدة إلى العراق، وذلك ربما يعزى إلى النسبة السكانية الكبيرة التي تتميز بها تلك الدول، فضلا عن الفقر الاقتصادي وقلة فرص العمل في تلك الدول .

المطلب الثاني: تداعيات العمالة الاجنبية الوافدة إلى العراق

تعتمد الدول كافة على نوعية وعدد الأيدي العاملة المتوافرة داخل بلدانها، وذلك يعزى للدور المحوري الذي تؤديه العمالة في عملية التنمية والتطور في المجالات كافة، إذ لا يمكن تصور أي عملية تنموية من دون الدور الذي تؤديه الأيدي العاملة سواء المحلية أم الاجنبية، لكن قد تتوقف هذه المعادلة وتعمل بطريقة عكسية، حيث من الممكن ان تؤدي العمالة، خاصة الاجنبية آثار سلبية على البلدان الوافدة إليها، خاصة إذا كان البلد المستضيف يعاني من فائض في الايدي العاملة المحلية. وتبعا لذلك سيركز هذا المطلب على التداعيات السلبية والايجابية للعمالة الاجنبية الوافدة إلى العراق وعلى الصعد كافة، الاقتصادية، والاجتماعية–السياسية .

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد ٨

أولا: التداعيات السلبية للعمالة الاجنبية الوافدة إلى العراق

هنالك مجموعة من التداعيات السلبية للعمالة الاجنبية الوافدة إلى العراق والتي تلقي بظلالها على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي داخل البلد، يمكن توضيحها عبر مجموعة من المؤشرات أهمها الآتي:-

١. **ارتفاع معدل البطالة** : إن استمرار توافد العمالة الاجنبية إلى العراق ، خاصة العمالة غير الماهرة ، أدى بالنتيجة إلى ارتفاع معدل البطالة من (١٢٪) عام ٢٠١٩ إلى نحو (١٦٪) عام ٢٠٢٢[١]، خاصة بين الشباب غير المتعلمين ، وما يزيد الموضوع خطورة هو النمو السريع للسكان ، الذي تستحوذ فيه الشباب على النسبة الاكبر ، وكما موضح في الشكل (٥)

شكل (٥) نسبة النمو المتوقعة لسكان العراق حتى عام ٢٠٣٠

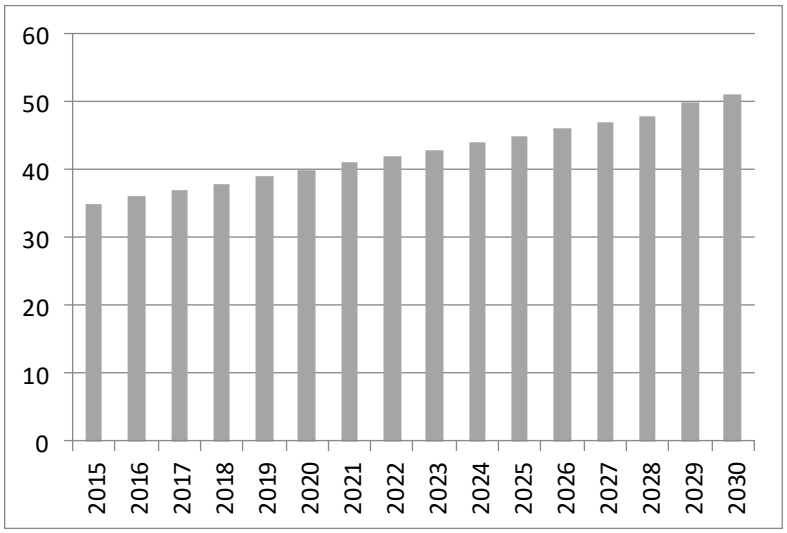

المصدر : وزارة التخطيط ، تقديرات سكان العراق للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ ، (الجهاز المركزي للاحصاء ، ٢٠١٥) . متوافر على الرابط : https://cosit.gov.iq/ar/62arabic-cat/indicators/174-

٢. **ارتفاع معدل التضخم** : إن زيادة نسبة نفوس السكان داخل أي بلد ينعكس بالنتيجة على زيادة الطلب، وهذا ما يحصل عند زيادة العمالة الوافدة إلى العراق، إذ أن زيادة دخول العمالة

[١]() حنان جميل عاشور، موجز عن معدل البطالة كنسبة من القوى العاملة في العراق مقارنة بالدول العربية، مجلس النواب العراقي، دائرة البحوث والدراسات النيابية، ٢٠٢٤، ص٤-٥.

الاجنبية يؤدي بالنتيجة إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع اسعار هذه السلع، حيث يكفي أن نلقي نظرة سريعة على معدل السلع الاساسية في النص العقد الاخير، سنجدها قد ارتفعت في العراق من نحو (٠.٢٪) عام ٢٠١٨ إلى نحو (٥٪) عام ٢٠٢٢ [١].

٣.**خفض اجور العامل المحلي او تسريحهم** : الحقيقة إن المتتبع الجيد لمواصفات العمالة الوافدة إلى العراق يعلم جيدا أن نحو (٩٠٪) من إجمالي العمالة الاجنبية داخل العراق هي عمالة غير ماهرة، ووافدة من امكان فقيرة جدا (ينظر الشكل ٤)، ومن ثم فهي مستعدة لتقاضي أي أجر ممكن ، هذا الوضع دفع كثير من ارباب العمل إلى احلال العمالة الاجنبية محل العمالة الوطنية، وهذا ما يدلل عليه بشكل واضح الارتفاع المستمر في نسبة البطالة في العراق خارج القطاع الحكومي

٤.**تسريب العملة الاجنبية إلى الخارج** : لا يوجد بيانات احصائية رسمية ودقيقة عن نسبة التحويلات المالية التي تقوم بها العمالة الاجنبية في العراق إلى بلدانهم الأم ، لكن هناك بعض التصريحات الحكومية حول ذلك ، حيث تقدر تلك تحويلات العمالة الاجنبية المسجلة رسميا في العراق بنحو (٦٠٠) مليون دولار سنويا، هذا ناهيك عن التحويلات لعمالة الغير مسجلة التي تفوق ذلك المبلغ بكثير [٢].

٥.**انتشار ظاهرة التجارة غير المشروعة** : نسبة كبيرة جدا من العمالة الاجنبية المتواجدة في العراق هم تحت خط الفقر وذوي ثقافة متدنية ، وتبعا لذلك ونظرا لحاجتهم الملحة للمال تستغلهم بعض مافيات الفساد وتجار الممنوعات، عبر تجنيدهم في النقل والتوزيع لهذه التجارة غير الشرعية[٣].

---

[١] () للمزيد ينظر : البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، ٢٠١٨، و٢٠٢٣ .

[٢] () نقلا عن: صحيفة العالم الجديد، تقرير حول العمالة الاجنبية في العراق، تاريخ التقرير ٢٠٢٤/٨/٦. متوافر على الرابط : https://al-aalem.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%B2%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%B5

[٣] () كرار حيدر، مقال بعنوان : اثر العمالة الاجنبية غير الشرعية على العراق، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية، تاريخ النشر ٢٠٢٤/١١/٣. متوافر على الرابط : https://www.alnahrain.iq/post/1195

٦. **الضغط على البنى التحتية والخدمات** : تعاني البنى التحتية في العراق من ضعف وتهالك كبير ، فهي لا تستطيع سداد احتياجات المواطنين الاصلاء ، فكيم يمكنها ان تستوعب زيادات في عدد السكان من خارج البلد ، وكذلك الحال بالنسبة لتقديم الخدمات سواء الصحية أو التعليمية او النقل والاتصالات

٧. **نشر العادات البالية داخل المجتمع** : معظم هؤلاء الوافدين هم من جنسيات وثقافات بعيدة كل البعد عن الثقافة العربي الاسلامية ، فهم بطريقة مباشر ، متمثلة في مدبرات منزل وخادمات أو عمال خدمة يقومون بنشر ثقافاتهم التي لا تتناسب مع المبادئ الاسلامية ، أو بطريقة غير مباشرة ، عبر احتكاكهم بالمجتمع ، خاصة مع الشباب المراهقين المندفعين .

٨. **انتشار الجريمة** : إن ارتفاع معدل البطالة الوطنية وتضخم الاسعار وانتشار العادات المستوردة الناتجة عن دخول العمالة الاجنبية إلى البلد ، يمكن أن ينعكس بطريقة غير مباشر على ارتفاع معدلات الجريمة داخل البلد، مما يتسبب في النتيجة بزعزعة الوضع الأمني وانعكاس ذلك على استقرار البلد سياسيا وأمنيا [١]، والشواهد كثيرة على ذلك فقد تم القاء القبض على الكثير من العصابات ذات الجنسيات الاجنبية في العراق خلال العقد الاخير[٢].

٩. ايضا من الممكن أن يقوم بعض افراد العاملين الاجانب داخل العراق بتسريب معلومات مهمة تمس الأمن القومي للبلد، مما يعرض البلد إلى أزمة في السيادة والانكشاف على الخارج .

ثانيا: التداعيات الايجابية للعمالة الاجنبية الوافدة إلى العراق

---

[١] () المصدر نفسه : https://www.alnahrain.iq/post/1195

[٢] () للمزيد ينظر: موقع صحيفة العربي الجديد، متوافر على الرابط:
https://www.alaraby.co.uk/society/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%B7-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D8%AC%D8%A7%D9%86%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%B5%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9
وكذلك ينظر : موقع قناة الحرة، متوافر على الرابط:
https://www.alhurra.com/iraq/2023/06/03/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%B6%D8%A8%D8%B7-%D8%B9%D8%B5%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%B5%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1-%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D8%A1

بالرغم من الآثار السلبية للعمالة الاجنبية الوافدة إلى العراق إلا أن ذلك لا يخلو من الآثار الايجابية لتلك العمالة، ويمكن توضيح ذلك عبر تتبع مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى النحو الآتي:

١.زيادة الناتج المحلي الاجمالي : بصورة عامة تؤدي تكاليف الانتاج المنخفضة والتي أهمها اليد العاملة إلى تحفيز الشركات والمصانع لزيادة انتاجهم ، ومن ثم، يؤدي هذا إلى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بشكل تراكمي ، أما بخصوص العراق فقد أثرت فعلا العمالة الاجنبية ، واقصد هنا بالتحديد الشركات الاجنبية العاملة (ضمن جولات التراخيص) في القطاع النفطي منذُ عام ٢٠٠٩ إلى زيادة انتاج النفط من (٢) مليون برميل/يوميا عام ٢٠٠٩ ، إلى (٤.٥) مليون برميل/يوميا عام ٢٠٢٣ ، مما انعكس بشكل كبير على زيادة النتاج المحلي الاجمالي والذي يعتمد بشكل رئيس على القطاع النفطي[١]. وكما هو موضح في الشكل (٦) .

شكل (٦) إجمالي الناتج المحلي العراق للاعوام ٢٠٠٩-٢٠٢٣ (مليار دولار)

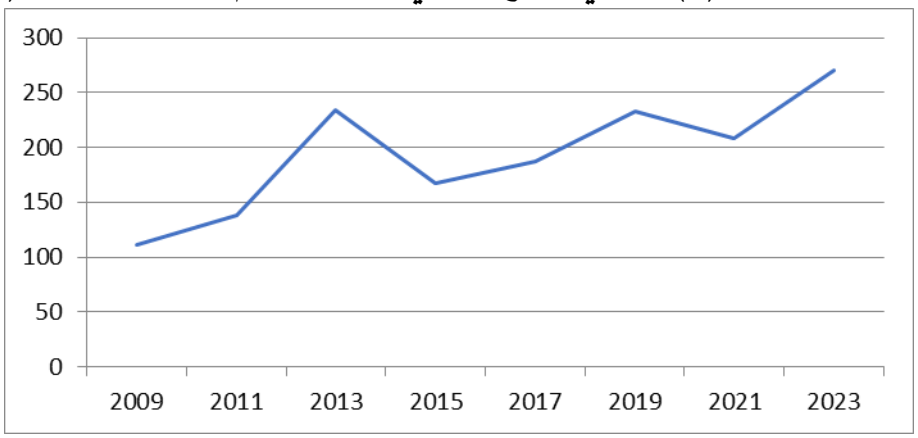

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، ٢٠٠٩-٢٠٢٣.

٢.تنشيط القطاعات التي تتطلب عمالة رخيص كثيرة : تحتاج بعض القطاعات والصناعات أيدي عاملة كثيرة ورخيصة ، من مثل التشييد والبناء ، لذا يمكن للعمالة الاجنبية ان توفر

[١]() للمزيد ينظر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، التقرير الاحصائي السنوي، (الكويت: ٢٠٠٣-٢٠٢٣)، صفحات متفرقة.

الايدي العاملة هذه عندما لا توفرها الايدي العاملة الوطنية، وهذا ما لمسناه بشكل عملي في مشروعات البنى التحتية، من مثل الطرق والجسور في العراق [١].

٣.تنشيط الطلب المحلي : بمجرد دخول العاملين الاجانب إلى سوق العمل سيتكون لديهم دخول وسيولة ، ونظرا للاحتياجات اليومية لهؤلاء العمل سوف يقومون بزيادة الطلب على السلع الاساسية وفي بعض الاحيان السلع الكمالية لمجارات الذوق العام في البلد .

٤.تدريب العمالة المحلية غير الماهرة : كثيرا ما نسمع بمصطلح الخبراء أو المدربين الاجانب في التخصصات كافة ، فهؤلاء الخبراء او المدربين عادة ما يستحصلون على ترخيص الاقامة لمدة طويلة كنوع من الاستثمار، ومن ثم تستخدمهم الشركة الوطنية المستقبلة ، أو الحكومة نفسها لتدريب العمال الوطنيين في قطاع ما، والحقيقة يوجد الكثير من المدربين الاجانب في العراق، غالبيتهم في قطاع الطاقة والتكنلوجيا، فضلا عن القطاع الأمني[٢].

٥.أما على المستوى السياسي : فقد تلعب العمالة الاجنبية دور ايجابي بطريقة غير مباشرة على المستوى السياسي، وذلك ممكن عندما يحقق البلد المستضيف تنمية اقتصادية تنعكس بالمحصلة على ارتفاع الدخول النقدية للمواطنية، واتساع قاعدة الخدمات بأنواعها كافة المادية وغير المادية، هذا كله يرمي بظلاله على استقرار النظام السياسي والأمني داخل البلد .

الخاتمة والاستنتاجات :

مما سبق، يمكن القول ان للعمالة الاجنبية تأثيرات متنوعة على اقتصاد البلدان النامية أو المجتمعات النامية، إذ يمكن أن يؤدي استخدام العمالة الأجنبية إلى زيادة الإنتاجية وتنويع القوى العاملة في البلدان النامية، مما يمكن أن يسهم في تحسين التنافسية الاقتصادية وزيادة الإنتاجية، وبالرغم من ذلك، قد تواجه البلدان النامية تحديات مثل تقليل الفرص الوظيفية للعمال المحليين وتشوه في سوق العمل، والذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى تدهور الظروف المعيشية لبعض الفئات الاجتماعية، كذلك ان هذه التأثيرات تعتمد على بعض العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك السياسة المحلية والدولية، وان إدارة هذه العوامل بشكل فعال يمكن أن تساعد في تقليل مستويات الفقر وتعزيز التنمية المستدامة في المجتمعات النامية، ومن ضمنها

---

[١] () للمزيد ينظر: موقع وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة، دائرة الطرق والجسور، متوافر على الرابط: https://turruqjissor.moch.gov.iq/

(١) للمزيد ينظر: الموقع الرسمي لنقطة تجارة العراق الدولية، متوفر على الرابط : https://iitp.mot.gov.iq/Home/CompaniesListing?category=101

العراق، وتبعا لذلك وكنتيجة للتقصي توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات نلخصها بالآتي:

١.تعاني الدول النامية بصورة عامة، من ارتفاع نسبة العمالة الاجنبية غير الماهرة والتي تفوق بكثير احتياجات السوق المحلية لهذه الدول .

٢.أدى اتباع سياسة الباب المفتوح لعراق مابعد عام ٢٠٠٣ خاصة للاعوام الممتدة بين ٢٠٠٤-٢٠١٠ إلى ارتفاع نسبة العمالة الاجنبية داخل البلد.

٣.إن طرح مشروع إعادة اعمار العراق لما بعد عام ٢٠٠٣، قد اعطاء المشروعية لاستقبال العمالة الاجنبية الوافدة الى العراق بغض النظر عن نوعية وعدد هذه العمالة .

٤.إن من أهم اسباب استقطاب العمالة الاجنبية داخل العراق، هي انخفاض اجور تلك العمالة، والتقليد والمحاكاة التي تبناها المواطن العراقي بعد عام ٢٠٠٣، فضلا عن الفجوة الواسعة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل الحديثة.

٥.بالرغم من عدم وجود احصاءات دقيقة حول عدد العمالة الاجنبية داخل العراق، إلا ان وبحسب مسؤولين حكوميين بارزين ان نحو (٥٪) فقط مسجلين رسميا من اجمالي العمال الاجانب في العراق، وهذا وأن دل إنما يدل على ضعف المنظومة التشريعية في العراق وضعف الآليات المتبعة في تنظيم وضبط العمالة الوافدة إلى العراق .

٦.إما عن نوعية العمالة الاجنبية فقد توضح الاحصائيات والتقارير الحكومية إن النسبة الأكبر من هذه العمالة هي عمالة غير ماهرة، وقد أتت من وجهات تعاني من الفقر ، من مثل بنغلادش والصين، إذ تشكل العمالة الاجنبية لهذين البلدين داخل العراق نحو (٢٨%) من إجمالي العمالة الاجنبية الوافدة إلى العراق .

٧.كانت للعمالة الاجنبية الوافدة إلى العراق، خاصة العمالة غير الماهرة، آثار سلبية كثيرها، أهمها: مزاحمة اليد العاملة المحلية التي معظمها غير ماهر ايضا، وارتفاع معدل التضخم بسبب زيادة الطلب على المنتجات، وتسريب العملة الصعبة إلى الخارج والتي تقدر بحسب مسؤولين بنحو أكثر من ٢) مليار سنويا، فضلا عن استغلال تلك العمالة في التجارة غير المشروعة، من مثل المخدرات وتجارة الاعضاء البشرية .

٨.بالرغم من التداعيات السلبية الناتجة عن زيادة العمالة الاجنبية في العراق، إلا أن هناك مجموعة من التداعيات والآثار الايجابية لهذه العمالة، والمقصود هنا العمالة الماهرة، والعمالة

التي تم توظيفها في القطاعات التي لا ترغب اليد العاملة المحلية العمل فيها، من مثل عمال الخدمة في الفنادق والمستشفيات، إذ ساهمت تلك العمالة في رفع الناتج المحلي الاجمالي (GDP) خاصة في القطاع الطاقوي، كما ساهمت في رفع مستوى الخدمات في معظم المرافق الخدمية .

التوصيات :

١.ينبغي على الدول النامية، خاصة الدول العربية قبل وضع قوانين واجراءات تحد من ارتفاع العمالة الاجنبية داخل بلدانهم أن يضعوا آلية عملية لتحفيز وتطوير اليد العاملة المحلية .

٢.الصبح من الضروري على الحكومة العراقية مراجعة جميع القوانين المنظمة للعمالة الاجنبية داخل البلد، وذلك يمكن عبر جمع المواد القانونين المبعثرة الخاصة بتنظيم الوافدين الى العراق بقانون جامع لذلك الموضوع .

٣.تفعيل لجان التفتيش ، وترحيل جميع العمالة الاجنبية المخالفة للقوانين والتعليم النافذة، ومعاقبة ارباب العمل المتسترين على تلك العمالة .

٤.إلزام الشركات الاجنبية بنسبة محددة من العمالة الاجنبية وتخصيص المتبقي لتشغيل العمالة المحلية .

٥.لتنسيق بين الحكومة المركزية والاقليم والمحافظات غير المنظمة في اقليم ذات المنافذ الحدودية على عملية ضبط الحدود.

٦.ضرورة عقد اتفاقات اقليمية بين العراق و الدول المجاورة خاصة بعملية تنظيم انتقال العمالة الاجنبية من والى العراق.

المصادر والمراجع :

أولا: المصادر العربية

١.امجد صباح الاسدي، هيثم عبد الله سلمان، الاثار الاقتصادية للعمالة الاجنبية الوافدة على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد ٤، العدد١٦، ٢٠٠٥.

٢.الامم الامتحدة، حقوق الانسان، مكتب المفوض السامي (OHCHR). للمزيد ينظر الرابط: https://www.ohchr.org/en/ohchr_homepage

٣.البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، ٢٠١٨، و٢٠٢٣ .

٤. حنان جميل عاشور، موجز عن معدل البطالة كنسبة من القوى العاملة في العراق مقارنة بالدول العربية، مجلس النواب العراقي، داثرة البحوث والدراسات النيابية، ٢٠٢٤.

٥. ديليب راثا، تحويلات المغتربين وقدرتها على الاستمرار، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي،٢٠٢٣.

٦. رشا ظافر محي الدين، آثار العمالة الاجنبية على العمالة العراقية –دراسة في ضوء القانون العراقي–، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٧، العدد ٢، الجزء ١، ٢٠٢٢.

٧. رندا شاكر محمود، وستار جبار البياتي، العمالة الوافدة إلى العراق : الأسباب والأنعكاسات، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد٥، العدد ٣، ٢٠٢٤.

٨. صحيفة العالم الجديد، تقرير حول العمالة الاجنبية في العراق، تاريخ التقرير ٢٠٢٤/٨/٦. متوافر على الرابط : https://al-aalem.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%B2%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%B5

٩. عباس هياس عباس، وسردار عثمان خضر، تحليل محددات تفضيل العمالة الاجنبية في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل (دراسة تطبيقية للعام ٢٠٢١)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٧٣، ٢٠٢٢.

١٠. فؤاد ابراهيم المغازي، واخرون، بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات الاجتماعية والاقتصادية، ط١ ، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦

١١. كرار حيدر، مقال بعنوان : اثر العمالة الاجنبية غير الشرعية على العراق، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية، تاريخ النشر ٢٠٢٤/١١/٣. متوافر على الرابط : https://www.alnahrain.iq/post/1195

١٢. محمد حسين العربي، دراسات في الخليج، ط١، ج٣، الكويت: دار الكتاب ، ٢٠٠٣ .

١٣. محمد عبد الغني سعودي، الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الاعظم، دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد٢٠، ١٩٧٩ .

١٤. مرصد البحرين لحقوق الانسان، http://www.bahrainmonitor.com/taqrer/t-003-01.html

١٥. المنتدى العربي للتشغيل، هجرة اليد العاملة الدولية والعمالة في المنطقة العربية: نشأتها ونتائجها ومستقبلها، بيروت: مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٩.

١٦. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، التقرير الاحصائي السنوي، (الكويت: ٢٠٠٣-٢٠٢٣)، صفحات متفرقة.

١٧. منظمة العمل الدولي (ILO). متوافر على الرابط: https://www.ilo.org/

١٨. الموقع الرسمي لنقطة تجارة العراق الدولية، متوفر على الرابط : https://iitp.mot.gov.iq/Home/CompaniesListing?category=101

19. موقع صحيفة العربي الجديد، متوافر على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/society/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%B7-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D8%AC%D8%A7%D9%86%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%B5%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9

20. موقع قناة الحرة، متوافر على الرابط: https://www.alhurra.com/iraq/2023/06/03/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%B6%D8%A8%D8%B7-%D8%B9%D8%B5%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%B5%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1-%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D8%A1

٢١. موقع وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة، دائرة الطرق والجسور، متوافر على الرابط: https://turruqjissor.moch.gov.iq/

٢٢. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، حوار خاص مع مكز البيان للدراسات والتخطيط، تاريخ النشر ٢٠٢٤/٧/٣، متوافر على الرابط : https://www.molsa.gov.iq/?article=4774

ثانيا: المصادر الاجنبية

1. Vicelyarova k.N. analysis of the causes of internatlional labor migration, Economy and Society" No. 2 (15) 2015.

Kitieva Malika Ibragimovna, Economics, «Colloquium-journal» No.3(27),2019.